

نظرة الفراء للاشتغال من خلال كتابه معاني القرآن

كاظم إبراهيم كاظم

جامعة الفاتح, كلية التربية قسم اللغة العربية

ملخص

(الاشتغال) أحد الموضوعات النحوية الذي كثرت فيه الأقوال, وأغلب دراساتها المعاصرة عنه هو تمثيل ونقل لآراء النحاة البصريين. أما هذا البحث فيذكر آراء أحد كبار النحاة الكوفيين وهو (يحيى بن زياد الفراء) من خلال كتابه المشهور (معاني القرآن) وسيكون التأكد على حركة الإسم المشتغل عنه من حيث حركة آخره من حيث النصب, والرفع.

Résumé

Ce thème traite "El Ishtighal" considéré comme l'un des sujets grammaticaux les plus importants qui ont préoccupé les spécialistes en la matière.

Cette recherche exprime et reflète les opinions de Yahia Ben Ziyed, un celebre grammairien de KOUFA sur " El Ishtighal " à travers son oeuvre " maani el coran ".

هذا المبحث محاولة أهدف فيها الى معالجة موضوع لا يقل أهمية عن غيره من الموضوعات النحوية التي شغلت حيزا في كتب النحو, فالمنتبع لها يجد النحاة قد عالجوا موضوع الإشتغال بشيء من التوضيح والتفصيل من خلال بيان ما وجب فيه النصب, أو الرفع, أو ترجيح

أحدهما على الآخر، أو ما تساوى فيه الوجهان وهم بهذا لم يغفلوا قضية العامل، وبيان أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين فيها حتى نجد أن صاحب كتاب الانصاف في مسائل الخلاف قد أفرد مسألة لها وحصرت دراسة هذا الموضوع عند الفراء من خلال كتابه "معاني القرآن" لأنني وجدت أن الذين أسهبوا في شرح هذا الموضوع من النحو لم يحاولوا أن يلقوا الضوء على رؤية الكوفيين له، والكيفية التي تم من خلالها معالجته كما لا يخفى أن الفراء يمثل أحد أعمدة هذه المدرسة، وكتابه يمثل خلاصة لآراء المدرسة الكوفية لكثير من ابواب النحو، ويضاف الى هذا أن معالجته لهذا الباب من النحو تختلف في موارد كثيرة عن غيره من النحاة، وذلك أنه كان يعرضه من خلال العلاقة الموجودة بين الاسم المنصوب، أو المرفوع، وما يحيطه من معنى سواء أتقدم الاسم أداة أم غير ذلك وعلاقته بالجملة التي تضمنت العائد على ذلك الاسم المتقدم. وسيتضح هذا أكثر من خلال المباحث الثلاث التي جاء بها هذا البحث.

المبحث الأول

" ما تساوى فيه الرفع والنصب "

لقد عالج الفراء هذا النمط من الاشتغال من خلال العلاقة التي تتم بين الاسم الذي تساوى فيه الرفع والنصب، وما تقدمه من كلام على أن يكون هناك فعل قد عمل في عائد ذلك الاسم المتقدم وأطلق الفراء على ما يتقدم الاسم سواء أكان أداة أم غيرها مما يصلح أن يتقدمه كلاما، ذكر ذلك في بعض الموارد من دون أن يوضح القصد منه حيث قال " وإذا رايت اسما في أوله كلام، وفي آخره فعل، قد وقع على راجع ذكره، جاز في الاسم الرفع والنصب ". (1)

واستخدامه كلاما في هذا النص غير دقيق، لأننا نعلم أن النحاة أرادوا به اللفظ المفيد الذي يحسن السكون عليه. في حين أن الفراء أراد به مطلق ما يتقدم الاسم سواء أكان جملة أم أداة، والمعنى الأخير أكثر استخداما في هذا المبحث.

نص الفراء على جواز الرفع والنصب بعد الاداة من دون أن يستخدم مصطلح حرف أو أداة وإنما وصفه بقوله " وإذا رايت ما قبل الفعل يحسن للفعل، والاسم، جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يغلب واحد على صاحبه " (2)

وهذا الاعراب يتحقق اذا تقدمت الاداة الاسم، واذا ما تأخرت عنه وظلت على الفعل كتقدم الاسم على أداة الشرط فلذلك وضع آخر تعرضه في حينه.

ولما كان الكلام هنا عن الأداة التي يصلح دخولها على الاسم، والفعل فاني أذكر بان هناك خلافا بين البصريين، والكوفيين في بعض هذه الأدوات كـ"إذا" الشرطتين، علما بأنهم متفقون على تقسيمها من حيث اختصاص بعضها بالاسماء، وبعضها الآخر بالأفعال ومنها ما هو مشترك، والفراء أشعرنا بهذا التقسيم من خلال بيان وجه الرفع، والنصب في بعض الشواهد القرآنية من دون أن يصرح به، وهذا يدعو الى أن نعرض الأدوات التي أوقفنا عليها الفراء والتي تخص هذا البحث.

وكان منها (للواو) التي نالت اهتمام الفراء، لأنها أكثر استخداما في هذا الضرب من غيرها، ونحن نعلم ما الواو من دلالات غير أن الفراء لم يحاول أن يوقفنا على ما يفيد من معنى في هذا النمط من الاشتغال سوى أنه وصفها بأنها شبيهة بالظرف، ولا أظن أنه اراد بهذا الوصف معنى للواو، لأننا لم نقف عليه في مصادر أخرى (4)، ولذا نقول أنه سعى الى أن يقرب علاقة الواو بالاسم، أو الفعل الذي وضعت عليه، ومن خلال هذه العلاقة يعرف وجه الرفع أو النصب.

ويتضح هذا الرأي الذي قدمناه في الواو من خلال ما جاء به في قوله تعالى "والسما بنيناها بأيد.....والأرض فرشناها...." (الذاريات 47-48، اذ قال في اعراب" السماء" و " الأرض" ما نصه (يكون نصبا ورفعا. فهي نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل، متصلة بالفعل ومن رفعها جعل الواو للاسم ورفعها بعائد ذكره (5).

يشير الفراء الى علاقة الواو بالجملة التي بعدها، وأثرها على رفع الاسم ونصبه فاذا ما نصب الاسم، فالواو داخلة على الفعل، والجملة فعلية، والاسم المنصوب مرتبط بتلك الجملة الفعلية بواسطة عائدة الهاء الذي عمل فيه الفعل، وعلى هذا اعتبر الفراء الواو كالظرف للجملة الفعلية، وهو في هذا الايضاح لم يشر الى العمل في الاسم المنصوب في حين أنه نص بأن رفع الاسم يكون بما عاد عليه. وعلة عدم بيان وجه النصب انه لم يفصل بين الاسم المنصوب، والجملة الفعلية، فهو من متعلقات هذه الجملة، ومرتبطة بدلالاتها، لأن الفعل قد عمل في عائدته، وهما في حكم النصب ونشير الى أن الفراء في هذا كله لا يتعامل مع النص من خلال نظرية العامل المعروفة في متون النحو، وانما العامل عنده هو العلاقة بين الاسم وما يحيطه من معنى، وفي ضوء ذلك يتحدد رفع الاسم ونصبه، اما تعليقه الرفع فلا ين الواو عنده داخلة على ذلك الاسم المرفوع والجملة اسمية، خبرها الجملة الفعلية "ضربته".

والواو هنا لا تختلف عن سابقتها بأنها كالظرف. وإن لم يشر الفراء الى هذا المعنى في هذا النص، فقد أثبتته في مورد آخر حيث قال " والرفع ان تجعل الواو ظرفا للاسم الذي هي معه " (6). كما أنه نبه الى ان مثل هذا كثير في القرآن (7).

وأحاول أن ألقى الضوء على ما تفيد به الواو من معنى قبل أن انتقل الى أداة أخرى. فإنه ومن خلال الشواهد التي وقفت عليها أستطيع القول بأن الواو لا تقع الا وهي مسبوقه بكلام، وليس لها أن تكون ابتدائية، وإنما هي استئنافية، أو عاطفة، والعطف قد يكون من باب عطف جملة على جملة، أو مفرد على مفرد، ولكل استخدامه.

وتتضح هذه الاستخدامات من خلال الشواهد القرآنية، نذكر منها قوله تعالى : " والسموات بنيناها بأيدٍ وأنا لموسعون والأرض فرشناها فنعم الماهدون " (الذاريات 48/47) فالواو في السموات استئنافية، ولا يمكن القول بأنها عاطفة لعدم اتساق المعنى بما قبلها أما الواو في الأرض ففيها وجهان، أحدهما أنها استئنافية والآخر أنها عاطفة وذلك بعطف جملة الأرض فرشناها "على جملة " السموات بنيناها، ولا يمكن في هذه الآية عطف "الأرض" وحدها على السموات، وإنما جاز عطف الجملة لتوافق الغرض الذي تتبئان عنه وهو إعجاز الله في خلقهما خلال بيان الصورة التي تم عليها ذلك الخلق.

وامتناع عطف المفرد في الآيتين لما في الفعلين " بنيناها وفرشناها " من دلالة تحيل ذلك، وهذا لا يعني امتناع مثل هذا العطف في هذا الضرب، فقد نص الفراء على جوازه في قوله " والقمر قدرناه منازل " (يس 39، قال) الرفع أعجب إلي من النصب لأنه قال " وآية لهم الليل " ثم جعل الشمس والقمر متبعين لليل، وهما في مذهبه آيات مثله (8).

فالشمس والقمر لا يختلفان عن الليل في كونهما آيتين، لذا أجاز الفراء عطفهما على الليل، والذي مكن هذا العطف هو المعنى الذي يربط بين الليل والشمس، والقمر في كونهن آيات. وعلى هذا الاعراب تكون جملة " تجرى لمستقرلها " من الآية (38) حالا للشمس، وجملة " قدرناه منازل " حال للقمر. كما جاز ان يكون العطف من باب عطف الجملة على الجملة، والذي مكن الواو هذا الاستخدام ما تقدمها من كلام.

ومن أدوات هذا المبحث الفاء، فقد أثبتتها الفراء من خلال تعليقه نصب الأنعام في قوله تعالى: "والأنعام خلقها لكم" (النحل 5)، وقال (نصبت الأنعام " خلقها " لما كانت في الأنعام" الواو، كذلك كل فعل عاد على اسم يذكره، قبل الاسم، ففيه وجهان الرفع والنصب، أما النصب فإن تجعل الواو ظرفا للفعل، والرفع أن تجعل الواو ظرفا للاسم الذي هو معه (9).

ونشير الى ما جاء في النص " نصبت الأنعام " بخلقها " لا يريد به أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل والضمير , وإنما اراد بما عاد عليه , وذكر الفعل , لأنه لا يتحقق النصب بالضمير إلا والفعل معه مذكورا كما أن دلالة الفاء التي تحدث عنها الفراء مقرونة بدلالة الواو التي تقدم الكلام عنها , وهناك مورد جاز فيه أن يتقدم الاسم المنصوب الفاء , وقد اختلفت دلالتها , وسنقف عليه في حينه (10).

ومن أدوات هذا المبحث أيضا همزة الاستفهام , قال فيها (كما يجوز أزيد ضربته , وأزيدا ضربته) (11) ونستطيع أن نعلل إجازة الفراء لهذا الحكم بعد همزة الاستفهام بأنها جاءت مستفهمة عن كلام تقدم الأخبار عنه.

ونضم الى الأدوات المتقدمة «إذا» الشرطية الظرفية , فقد أجاز الفراء للاسم الذي بعدها ما تقدم من إعراب , وهي عنده مما يصلح دخولها على الاسماء والأفعال وقد نص عليه في قوله (وإذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم , جعلت الرفع والنصب سواء , ولم يغلب واحد على صاحبه : مثل قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالا أتيته ... فقام بفأس وصليك جازر

فالرفع والنصب سواء) (12).

وهذا يجعلنا نقول من خلال ما تقدم من أدوات بأن الفراء يجيز الرفع , والنصب بعد كل أداة صلح عنده دخولها على الأسماء والأفعال سواء أكان من هذا الباب كالأمتثلة التي تقدمت , أم لم يكن من هذا الباب , وهو ما لم يعمل الفعل فيها على الاسم المتقدم فقد أجاز فيه الرفع والنصب أيضا , والأخير نقف عليه في قوله تعالى " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله " براءة 6 , فقد أجاز رفع ونصب " أحد " ويظهر أنه قول الكسائي أيضا (13).

ونشير الى أن الفراء حاول أن يلتزم بكل ما تقدمه غير أن بعض القراءات جعلته يجيز الرفع , والنصب في بعض الأدوات التي نص على أنها مختصة بالاسم , جاء هذا في قوله تعالى " وأما ثمود فهديناهم (السجدة) 17 ف " أما " عنده مختصة بالاسم وهذا يوجب الرفع التزاما بالقاعدة التي قدمها غير أن الآية قد قرئت بالنصب أيضا , وهذا خروج عن القاعدة الأمر الذي دفعه أن يفسر هذا بقوله (وكان الحسن يقرأ) وأما ثمود فهديناهم بنصب , وهو وجه , والرفع أجود منه لأن " أما " تطلب الاسماء , وتمتنع من الأفعال , فهي بمنزلة الصلة للأسم , ولو كانت " أما " حرفا يلي الاسم اذا شئت والفعل اذا شئت كان الرفع , والنصب معتلين (14).

فالفراء لم يخطئ في قراءة الحسن على الرغم من ذهبه الى أن "أما" مختصة بالاسماء فهي عنده مما يوجب رفع الاسم بعدها , كما أنه لم يحاول أن يخطئ في من ذهب الى جواز دخولها

على الاسماء والافعال, غير أنه ضعف هذا بقوله (ولا تقول أما ضربت فعبد الله كما تقول أما عبد الله فضربت ومن أجاز النصب, وهو يرى هذه العلة, فإنه يقول خلقة ما نصب الاسماء ان يسبقها, لا أن تسبقه, كل صواب) (15), فالواضح من النص أن الفراء قد أجاز النصب معتمدا على قوله من قال به علما بأنه منع أن يقال أما ضربت فعبد الله لأن "أما" مختصة بالسماء, وبذا منع أن يتقدم الاسم المنصوب عامله, لعله أن الناصب للاسم حقه أن يتقدمه, لا أن يتقدم عليه في هذا النمط.

وهنا نكتة يجدر الالتفات إليها, وهي أن الفاء الواقعة في جواب «أما» اذا كانت هي التي تقع في جواب الشرط فإن ذلك يحتم على الفراء ألا يجيز النصب بعدها, أو قبلها, وهو مذهب الذي قد وقفنا عليه في معرض رده على الكسائي, لأن الأخير أجاز أن يتقدم الاسم المنصوب جواب الشرط, ومذهب الفراء هذا ينطلق من قاعدة أن جواب الشرط اذا لم يكن بالفعل المجزوم, فبالفاء, والاسم مرفوع بعدها (16).

واذا كانت هذه الفاء تختلف من التي تقع في جواب الشرط, فهذا يلزمه أن نفرق بين فاء الجزاء التي تربط جملة الجواب بأداة الشرط وفعله, وبين الفاء التي تقع في جواب "أما" ونحن نقول باختلافهما, لأن كلا منهما مرتبطة بأسلوب خاص بها.

نتناول هنا ما جاز فيه الرفع والنصب وقد تقدمه كلام وصلح للاسم أن يرتبط معه بدلالة ما, كأن يكون تابعا له أو مبينا لحالة ما, أو يكون منصوبا, أو مرفوعا بما عاد عليه وقد مكنه من ذلك الأعراب ما تقدمه من كلام, وتكون المسألة أكثر وضوحا من خلال بعض الشواهد القرآنية التي أوردها الفراء منها قوله تعالى: " النار واعد لها الله الذين كفروا " (الحج 72 فقد أجاز فيها الرفع والنصب وعلل ذلك بقوله (ترفع, لأنها معرفة فسرت الشر, وهو نكرة, كما نقول مررت برجلين أبوك وأخوك, ولو نصبتها بما عاد من ذكرها, ونويت بها الاتصال بما قبلها كان, صوابا) (17).

يريد أن يقول الفراء بهذا النص أن (النار) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي:

النار و الجملة من المبتداء و الخبر صفة للشر الذي تقدم ذكره في الآية و تعرب جملة " و اعد لها " حالا للنار. و قد فسر هذا كله بما مثله.

أما وجه نصب "النار" عنده فعلى الاشتغال, ونصبها بما عاد عليها في وعدا و جملة "النار" وعدا صفة للشر, و الذي مكن هذا الاعراب هو كونها تابعا لما تقدم, و قد نبه إلى ذلك

الفراء بقوله " و نويت بها الاتصال بما قبلها و على هذا لا يمكن النصب أما القطع فجائز في الرفع فقط.

و من ذلك أيضا قوله تعالى: " و حاق بآل فرعون سوء العذاب النار يعرضون عليها" (مؤمنون 4245).

فقد أجاز الفراء في "النار" الرفع، و النصب، و الأول على أنها بدل من " سوء العذاب أما وجه النصب، فهو لا يختلف عما قدمناه من تعليل حيث قال " و لو نصبت على أنها وقعت بين راجع من ذكرها، و بين كلام يتصل بما قبلها، كان صوابا" (18)، فالنار منصوبة بما عاد عليها في قوله "يعرضون عليها" و الذي مكن النصب هو أن جملة " النار" يعرضون عليها مرتبطة بما قبلها، فهي مفسرة لسوء العذاب أو تكون حالا لآل فرعون.

و من ذلك أيضا قوله تعالى: " كما بدأكم تعودون فريقا هدى و فريقا حق عليهم الضلالة....." (الأعراف 29=30). فقد أجاز نصب "فريقا" على البدل، معتمدا في هذا الاعراب قراءة أبي للآية، إذ قرأها تعودون فريقين، كما أجاز نصب "فريقا" الثانية بما عاد عليها في "عليهم"، و استدل على هذا الاعراب بشواهد من القرآن الكريم(19)، كما أنه ضم الى هذا النمط قوله تعالى: " يغشى طائفة منكم، و طائفة قد أهمتهم أنفسهم" (آل عمران 153(20)).

و مما أجاز فيه الرفع و النصب، لأنه يرتبط بما قبله من معنى قوله تعالى: "إليه يصعد الكلم الطيب و العمل الصالح يرفعه (فاطر: 10) و علل النصب في " و العمل الصالح بأمرين، أحدهما أن الآية تتضمن معنى المصاحبة، و جاء تقديره لها يتقبل الله الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح، أي إن تقبل الله الكلام الطيب مشروط بمصاحبة العمل الصالح. و هذا يشير إلى أن الكلام الطيب لا ينفع من دون أن يكون هناك عمل صالح، و الوجه الآخر للنصب هو وجود الواو، بمعنى أنه منصوب بما عاد عليه (21).

و يقاس جواز الرفع والنصب في " كل" اذا كانت بمنزلة التوكيد المعنوي عند الفراء، ويتضح هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه، (النور 41).

قال فيها(ترفع كلا بما عاد عليه من ذكره، وهي الهاء في صلاته " وتسبيحه، " ولو أنت كلا قد علم بالنصب على قولك علم الله صلاة كل، وتسبيحه فتنتصب لوقوع الفعل على راجع ذكرهم أنشدني بعض العرب

كلا قرعنا في الحروب صفاته ... ففررت وأطلتم الخذلانا

ولا يجوز أن تقول زيدا ضربته، وإنما جاز في "كل"، لأنها لاتأتي إلا وقبلها كلام، كأنها متصلة به، كما تقول مررت بالقوم كلهم ورأيت القوم كلا، يقول ذلك، فلما كانت نعتا مستقصى به، كانت مسبوقة باسمائها، وليس ذلك لزيد، ولا لعبد الله ونحوهما، لأنها أسماء مبتدآت (22). والقول في هذا أن الذي مكن نصب كل في الآية، وفي قول الشاعر هو أنها تفيد تأكيد ما قبلها من المسميات، وإن تقدمت عليهن، فهي بحكم هذا المعنى، وهو التوكيد، وهذا التفسير هو الذي أجاز فيها الرفع والنصب، ومثل هذا لا يتحقق لغيرها ما يصح أن يبتدأ به كزيد وعبد الله (23).

ومما استوى فيه الرفع، والنصب أيضا هو إذا كان الفعل متعديا بحرف الجر، سواء أتقدم كلام أم لم يتقدمه كلام كما هو في زيد أمررت به، فقد أجاز الفراء في "زيدا" الرفع والنصب، والذي مكنه ذلك هو جواز تكرار حرف الجر، فيقال بزيد مررت به. وكأن الفراء يريد القول بأن زيد مررت به بحكم ما تقدمه كلام لجواز تكرار حرف الجر، واستشهد لهذا بقوله تعالى: (والظالمين أعد لهم عذابا أليما) (الإنسان) 31. فقد قرئت وللظالمين أعد لهم... وأشار إلى أن الواو كالظرف للفعل أعد (24) في الآية.

ولما كنا في هذا النمط أحب أن أضيف إلى هذا جواز نصب الاسم المعطوف على الجار والمجرور. وقد أثبتته الفراء في قوله تعالى: (أو رسلا قد قصصناهم عليك) (النساء 124) ففي أحد وجهين ذكرهما في نصب "رسلا" أنه منصوب عطفا على محل إلى نوح في قوله تعالى: (كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده) (النساء 123)، والوجه الآخر أنه منصوب بما عاد عليه، والجملة معطوفة على ما قبلها لوجود العلاقة بينهما، لأن الوحي حادث لهؤلاء الرسل الذين لم يقصصهم الله جللت قدرته على النبي محمد "ص" (25).

وهكذا تتضح الصور التي أجاز فيها الفراء الرفع، والنصب من دون أن يرجع أحدهما على الآخر وهي تكاد تكون محصورة ببعض الأدوات التي صلح دخولها على الأسماء والأفعال وكذلك فيما يكون مرتبطا بما قبله بمعنى كأن يكون بدلا، أو أعطفا، أو بمنزلة التوكيد والآخر محصور في "كل"، أو تكون الجملة، ومعها الاسم المتقدم حالا، أو نعتا لمعنى متقدم، ويضم إلى هذا كله الأفعال المتعدية بحرف الجر.

المبحث الثاني

ماوجب رفعه

يعالج هذا المبحث ما وجب رفعه في باب الاشتغال، وهو لا يختلف عما تقدم في المبحث الأول في أن يعمل الفعل في عائد ذلك الاسم المتقدم غير أنه لا يشترط فيه أن يتقدم الاسم أداة أو كلام، فقد يكون ذلك حاصلًا، ويجب الرفع فيه، وأشير إلى أن هناك بعض الشواهد القرآنية التي يظن أنها وجب فيها الرفع قياسًا بما قننه الفراء من قاعدة قد قرئت بالنصب، وحاول الفراء أن يفرق بينهما، وبين ما تدخل هذا المبحث وذلك بأنها لم تنصب بما عاد عليها. وسينجلي الفرق وضوحًا من خلال عرضها.

لقد اعتمد الفراء فيما وجب فيه الرفع على ألا يتقدم الاسم أداة يصلح دخولها على الاسم والفعل، وألا يتقدمه كلام يمكنه الرفع والنصب، هذا ما أستفدناه في المبحث الأول ومن هنا نجد أن الفراء قد أوجب الرفع في زيد "ضربته" وإن جاء منصوبًا، وهو ما أجاز به بعض النحاة فقد أخرج من هذا الباب ونص عليه في قوله (ولا يجوز أن تقول "زيدا ضربته" وقد قال بعض النحويين "زيدا ضربته"، فنصبه بالفعل، كما تنصبه إذا كان قبله كلام، ولا يجوز ذلك إلا أن تتوى التكرير، كأنه نوى أن يوقع ب (يقع) الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء فلما تأخر الفعل، أدخل الهاء على التكرير) (26).

فقد فسر الفراء نصب "زيدا" كما هو واضح من النص بأن حق الفعل أن يتقدمه، ولما تأخر عنه جيء بالضمير على التكرار، وبمعنى أن الفعل قد عمل في ذلك الاسم المتقدم، وهو زيد، ولم ينتصب زيदा بما عاد عليه مثل ما هو في المبحث الأول، وهذا يجعلنا نقول بأن الفراء أعطى للضمير ما يعطي لتاء التانيث إذا تقدم الفاعل على الفعل للدلالة على ماهية المتقدم فالضمير هنا كتاء للتانيث لم يتبع بالمحل الاعرابي، والجملة عنده فعلية، وهذا القول يرد به على من نسب إلى بعض الكوفيين بأنهم أعملوا الفعل في الاسم، وفيما عاد عليه (27).

ونعود فنقول إن الفراء حاول أن يوضح العلة في عدم إمكان أن ينتصب الاسم بما عاد عليه في المثال المتقدم بقوله (ومثله ما يوضحه قولك بزيد مررت به، ويدخل على من قال: "زيدا ضربته"، على كلمة أن يقول: " زيदा مررت به" وليس ذلك بشيء لأنه ليس قلبه شيء يكون طرفًا للفعل) (28)، فإنه منع أن يقاس "زيدا ضربته" ب " زيदा مررت به" لأن الأخير متعدد

بحرف الجر، ولذا جاز نصب زيداً على تقدير يزيد مررت به فكان زيداً قد تقدمه شيء وليس هذا حاصلًا "لزيداً ضربته".

ومما أوجب الفراء رفعه هو إذا كانت الأداة الداخلة على الاسم لا يصلح دخولها على الفعل أو لم تكن أداة عطف أو استئناف كما تقدم في المبحث الأول، وقد أثبت الفراء هذا من خلال ما جاء به في قول الشاعر

إن لم أشف النفوس من حي بكر ... وعدى تطأه جرب الجمال

"فعدى" مرفوع ومنع نصبه على الرغم من تصدره الواو وعلل هذا المنع بقوله: "فلا تكاد العرب تنصب مثل عدى في معناه لأن الواو لا يصلح نقلها إلى الفعل، ألا ترى أنك لا تقول وتطاء عدياً جرب الجمال، فإذا رأيت الواو تحسن في الاسم جعلت الرفع وجه الكلام" (29).

فالفراء يشير إلى أن الذي منع النصب هو أن الواو لا يصلح دخولها على الفعل تطاء، وهذا التعليل لا نستطيع أن نخرج منه بنتيجة توضح منع دخول الواو على الفعل إلا أن نقول بأن الواو هي واو الحال، وإذا كانت كذلك، فلا يصح دخولها على الفعل المضارع المثبت إلا أن تقدر الجملة خبراً لمبتدأ محذوف، فهذا التوضيح يبين وجه منع دخول الواو على الفعل في قول الشاعر المتقدم ذكره.

ومن أنماط هذا المبحث أيضاً عند الفراء هو إذا كانت الجملة التي عملت في عائد ذلك الاسم المتقدم تابعة له، أو من صلته أو شرطية وأجاز نصب الاسم فيها إذا لم تكن كذلك، وهذا النمط يختلف عما تقدم فيما يستوي فيه الرفع والنصب، وسيوضح الفرق من خلال ما جاء به الفراء بوجوب رفع كل شيء في قوله تعالى (وكل شيء فعلوه في الزبر) (القمر 25) (قال فلا يكون الارتفاع، لأن المعنى والله أعلم كل فعلهم في الزبر مكتوب، فهو مرفوع بـ "في"، وفعلوه صلة لشيء ولو كانت في صلة لفعلوه في مثل هذا من الكلام، جاز رفع كل، ونصبها، كما تقول، وكل رجل ضربوه في الدار فإن أردت ضربوا كل رجل في الدار رفعت، ونصبت وإن أردت كل من ضربوه هو في الدار رفعت) (30).

فالواضح من النص أن الفراء أعرب "كل" مبتدأ، خبره في الزبر مكتوب، فجعل الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف تقديره: "مكتوب" وأعرب فعلوه صلة لشيء، ويريد بها صفة لشيء، وهذا الأعراب يمنع نصب "كل" بما عاد عليه في فعلوه، لأن الصفة تابعة له، وليست مما يعمل به، هذا هو الذي أوجب رفع "كل".

أما أجازاته نصب "كل"، فيخرج عن هذا الضرب، والجملة فعلية، وقد خلت من الصفة والموصوف وليس هناك ما يرجح رفعه ونصبه، مثل ما تقدم في المبحث الأول، وإذا أردنا أن نوضح أثر هذا على المعنى، نقول أن نصب كل يفيد العموم، وليس هناك تخصيص ورفعه يفيد ذلك، لأنه وصف بالجملة والفراء أوضح هذا الفرق بما مثله في قوله كل رجل ضربه في الدار، فإذا نصب كل، يكون قد تم ضرب الرجال المتواجدين كلهم في الدار، وإذا رفع "كل" فإنه يدل على أن الرجال الذين ضربهم متواجدون في الدار وهذا لا يمنع أن يكون هناك رجال آخرون لم يضربهم في الدار.

ونضم إلى هذا المبحث ما أضيف إلى الاسم الموصول نحو كل من ضربه في الدار، لأن ضربه صلة الموصول، فلا يصح أن ينتصب الاسم بما عاد عليه في صلتها، ومثله إذا كان الاسم نكرة، قد أضيف إلى اسم موصول، ومثل له الفراء في قوله (رجل من ضربه في الدار) (31). وهذه الأنماط لا تختلف عن الاسم الموصوف الذي وجب رفعه في تعليلها، لأنها مخصصة بالجملة التي تضم ما عاد على ذلك الاسم المرفوع.

ومما وجب رفعه أيضا هو إذا كانت الجملة شرطية، وأداة الشرط اسم نحو من يسرق فاقطعوا يده (32). وهذا لا غبار عليه، لأن لهذه الأداة الصدارة في الكلام، وهي محكومة في هذا الضرب بالرفع.

المبحث الثالث

(مراجع رفعه على نصبه)

يمتاز هذا المبحث عن المبحث الأول في أن الاسم إذا ما نصب، فنصبه بفعل مضمر يفسره ما بعده، والذي منع نصبه بما عاد عليه هو تضمنه معنى الشرط بدخول فاء الشرط على الخبر. وهذا السبب هو الذي دفع الفراء إلى أن يرجح الرفع على النصب وسنقف على هذا من خلال ما جاء به من شواهد.

فقد رجح الرفع على النصب إذا كان الاسم غير مؤقت، ويريد به اسم الجنس، وقد دخلت الفاء على الفعل الذي عمل فيما عاد على ذلك الاسم المتقدم، وجعل منه قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (المائدة 38)، والآية قرئت بالرفع، والنصب وعلل الفراء الرفع فيها بأن هذه الأسماء، وما دخلت عليه تفيد معنى الجزاء، حيث قال (فوجه الكلام فيه الرفع، لأنه

غير مؤقت فرفع كما يرفع في الجزاء، كقولك من سرق فأقطعوا يده، وكذلك (الشعراء يتبعهم الغاؤون) معناه والله أعلم من قال الشعر اتبعه الغاؤون ولو نصبت قوله والسارق والسارقة بالفعل، كان صواباً (32).

فالرفع على أنه مبتدأ عمل فيه ما عاد عليه في قوله فأقطعوا أيديهما والجملة تفيد معنى الشرط أما تفسير وجه النصب عنده، فلا يظن من النص أنه نصبه بالفعل المذكور في فأقطعوا وإنما يكون بفعل محذوف يفيد الأمر، يفسره ما بعده (33) وهذا القول يزداد وضوحاً فيما أورده في قوله: (الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (النور 2).

فقد منع أن ينتصب الزانية والزاني بما عاد عليهما، وإنما هو باضمار فعل إذا قال: (رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله كل واحد منهما، ولا ينصب مثل هذا لأن تأويله الجزاء، ومعناه والله أعلم من زنى فأفعلوا به ذلك، وكذلك السارق والسارقة واللذان يأتيانها منكم فاذنوهما ولو أضمرت قبل كل ما ذكرناه فعلاً كالأمر، جاز نصبه، فقلت الزانية والزاني فأجلدوا) (34).

ومن هذا النص تتضح نقطة الخلاف فيما جاء به الفراء عن غيره من النحاة (35).
ونلك أن النصب عنده جاء بفعل مضر لوجود الفاء في حين أن غيره يذهب إلى أن النصب واقع بفعل فهو عنده من هذا الباب الذي نحن بصدد دراسته.

ويشير النص إلى أيضاً أن ما تقدم لبيان هذا النمط ليس محصوراً في اسم الجنس أو بعض أسماء الشرط فحسب وإنما هو واقع بالاسم الموصول الذي يقترن خبره بالفاء، كما هو في قوله تعالى: (واللذان يأتيانها منكم فاذنوهما) (النساء 16) ونضم إلى هذا اسم الإشارة، وإن لم يصرح به الفراء هنا، فقد أجاز في قوله تعالى: (هذا فليذوقوه حميم وغساق) (ص 57).

ما أجاز به من إعراب فيما تقدم من شواهد، لأن الآية تفيد معنى الشرط وهي على تقدير أن فعلوا هذا فليذوقوه، ولذا أعرب منصوباً بفعل محذوف، أو مبتدأ، خبره فليذوقوه أو حميم وغساق. ويؤكد قولي هذا أنه استشهد على بيان غرضها بقوله تعالى السارق والسارقة (32).

وإذا كان الاسم المتقدم لا يتضمن معنى متقدماً، فقد ذهب الفراء إلى نصبه، حيث قال (ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام) (37). ولا يختلف تفسير العامل لهذا عما تقدم.

وقبل أن انتقل إلى ضرب آخر من هذا المبحث أشير إلى أن الفاء الداخلة على الفعل "تقطعوا" ليست مما يختص بالاسم، أو الفعل، وإنما هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط. فدخلوها عليهما سيان، وهي بذلك ليست ما يشبه الظرف لأحدهما، مثل ما عهدناه في المبحث الأول، ونذكر بأنها هي التي منحت الكلام معنى الجزاء وأنها تختلف عن المختصة بالفعل

بأنه في الأخير جاز أن ينتصب الاسم المتقدم عليها بالفعل المذكور، كما هو في قوله تعالى: (بل لله فأعبد) (38).

ومن أنماط هذا المبحث، وهو الذي رجح رفعه على نصبه هو أن يتضمن الاسم معنى الواحد، والجمع، مذكرا كان، أم مؤنثا، ويفيد معنى الجنس، وقد أثبتته الفراء في "كل"، وما أضيفت إليه، وأوضح أن مثل هذا يفيد الحصر والتوكيد سواء أكان الفعل قد عمل في عائدها، أم لم يعمل. وسيتضح هذا جليا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: (وكل إنسان الزمناه طائره في عنقه) (بنى إسرائيل) 13، قال (العرب في كل تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع، وسمعت العرب تقول وكل شيء أحصيناه في إمام مبين بالرفع، وقد رجع ذكره وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره

فقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من يغشى منى أنا عارف
ألفنا ديارا لم تكن من ديارنا ... ومن يتألف بالكرامة يألف

فلم يقع عارف على كل، وذلك أن في كل تأويل "وما من أحد يغشى منى أنا عارف" ولو نصبت، لكان صوابا وما سمعته إلا رفعا وقال الآخر:

قد علقت أم الخيار تدعى ... علي ذنبا كله لم أصنع
رفعا وأنشدني بعض بني أسد نصبا) (39).

و"كل" مرفوعة سواء أعمل الفعل في عائدها، كما هو في الآيتين أم لم يعمل في عائدها كما هو في البيتين والذي رجح الرفع هو أن كل تفيد والمضاف إليه نفى الجنس، لأنها بمنزلة "من أحد" وهذا لأحد والأخير محله الرفع (40). هذا كله مضافا إليه معنى الحصر الذي تتضمنه النصوص المتقدمة تفسر ترجيح الرفع.

وقد يقال إن الآيتين لم يتضمنا معنى النفي، فكيف جاز لنا أن نجعلهما بهذا الحكم؟ والجواب عن هذا السؤال هو أننا لو امعنا النظر في الآية (وكل إنسان الزمناه طائره في عنقه) لعرفنا أنها تتضمن معنى الحصر والتوكيد، لأنها بمعنى ما من أحد إلا الزمناه طائره في عنقه ولا يمكن اعتبار كل إنسان بمنزلة "الا وأن تكون مسبوقه بالنفي أو شبهه ف"كل" إنسان بمنزلة ما من إنسان. وإذا جاءت بعض أمثلة الفراء متضمنة للنفي، وبعضها لم يتضمن النفي فلان مثل هذا عنده بيان ويتضح هذا من ترجيحه الرفع لقوله تعالى: (وكل شيء أحصيناه في إمام مبين)

(يس 12)، حيث قال (والرفع جيد قد سمعت ذلك من العرب لأن كل بمنزلة النكرة اذا صاحبها الجحد، فالعرب تقول هل أحد ضربته ، وفي كل مثل هذا التأويل .ألا ترى أن معناه ما من شيء الا قد أحصيناه) (41).

ويتضمن النص نكتة تدعو الالتفات اليها، وهي قوله "اذا صاحبها الجحد فهذا الشرط في النكرة، وليس في كل".

قضايا متفرقة

اسعى تحت هذا العنوان الى أن أقف على بعض القضايا النحوية التي تخص هذا الباب، لأنها كما سيتضح من موضوعاتها لا تبتعد عن باب الاشتغال، منها جواز أن يعرب الاسم عطف بيان اذا ما نصب. فقد أجاز الفراء أن تعرب جهنم في قوله تعالى: (وادخلوا دار البوار جهنم يصلونها) (إبراهيم 28-29)، نصبا على أنها تفسير لدار البوار. ويقصد بالتفسير هو عطف البيان، لأن جهنم في الآية تفيد توضيح متبوعها، وأجاز رفعها على الابتداء، أو بما عاد عليها (42).

ومنها جواز أن ينصب الاسم عطفًا على ما قبله، وليس له أن ينتصب بما عاد عليه، وجعل منه قوله تعالى: (وما أرسلناك الا مبشرا ونذيرا وقرأنا فرقناه) (بنى اسرائيل 105-106). فقد نصب قرآنا عطفًا على "مبشرا" وأجاز ذلك لأعراب لأن قرآنا يتضمن معنى رحمة أي وما أرسلناك الا مبشرا ونذيرا ورحمة (43).

وهناك مورد اتفق فيه الفراء مع غيره من النحاة بجواز نصب الاسم المتقدم بفعل محذوف، وهو يختلف عما قدمناه بأنه لم يقترن بالفاء جاء هذا في احد وجهين ذكرهما في نصب "لوطا" في قوله تعالى: (ولوطا أتيناه حكما وعلما) (الأنبياء 74) قال : نصب "لوط" من الهاء التي رجعت عليه من "اتيناه" والنصب الآخر على إضمار "واذكر لوطا"، أو "ولقد أرسلنا" أو ما يذكر في أول السورة وان لم يذكر، فان الضمير انما هو من الرسالة أو من الذكر (44).

ومن أبرز هذه القضايا هو جواز أن يتقدم الاسم المنصوب أداة الشرط، فقد أجاز الفراء ذلك، والاسم منصوب بما عاد عليه، جاء ذلك في قوله تعالى وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم الفرقان 37، قوم منصوب بما عاد عليه في أغرقناهم، وهو جواب الشرط (45). وهذا يشير الى أن الفراء قد أجاز أن يتقدم معمول جواب الشرط على أداة الشرط. ونذكر هنا رده على الكسائي في جواز أن يتقدم معمول جواب الشرط على الجواب نفسه.

بعد أن وضحت مباحث هذا الباب هناك مسألة، وهي جواز أن ينتصب الاسم، وقد عمل الفعل باسم يعود على ذلك المتقدم، فقد أجاز الفراء هذا في قوله تعالى "كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك" (بنى إسرائيل 20)، إذ قال في نصب "كلا" وهؤلاء (أوقعت عليهما نمد أي نمدهم جميعا) (46).

ومثل هذا لم يدخله النحاة في باب الاشتغال، ويظهر أن ليس هناك فرق بين الآية وما تقدم من حيث الغرض لأن ما جاء في الآية بمنزلة ما قدمناه في كل من أنها بحكم التوكيد المعنوي.

وبذا يكون تصور الفراء ومعالجته لهذا الباب من النحو واضحا، فقد قدم من القواعد التي كانت تعتمد على علاقة الاسم المتقدم بما يحيطه من معنى تمكن من الوقوف على ضروب الاشتغال، وأنماط، وما يتمتع به الاسم من اعراب وأسلوبه هذا لا ينفصل عن معالجته لأبواب النحو الآخر، ولا سيما قضية العامل، فهي عنده تمثل مدى علاقة ذلك الاسم بما يحيطه من معنى، إذ نجده ينصب الاسم تارة بما عاد عليه وشرطه فيه أن يتقدم ما يمكنه من هذه العلاقة كأداة مختصة بالفعل، أو مشتركة بين الفعل والاسم، كما ينصبه بما عاد عليه أيضا شرط أن يكون متعلقا بما قبله من معنى سواء أكان ذلك الارتباط الدلالي مختصا به وحده، كان يكون بدلا أو معطوفا، أو غير ذلك، أو يكون ارتباطه به وبالجملة التي بعده، فتعرب الجملة والاسم المنصوب بها حالا، أو نعتا، أو غيره ذلك، ومثل هذا وقفنا عليه في رفع الاسم أيضا.

أما نصب الاسم بفعل مضمر، فقد وقفنا عليه في موردين أحدهما إذا كان الاسم المنصوب معرفا بالآلف واللام التي لا تفيد الجنس. ومنه قراءة النصب لقوله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما) (المائدة 38)، وقد أخرج من هذا الباب.

والآخر إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين بنفسه، فقد أجاز إضمار فعل ناصب للاسم المتقدم، كما أجاز نصبه بفعل متقدم عليه أو بما عاد عليه. منه قوله تعالى: (ولوطا أتيناها حكما وعلماء) (الأنبياء 74).

ونشير إلى أن الفراء في كلا الموردين أضمر فعلا، يختلف في دلالاته وغرضه عن الفعل المذكور، مما يشعر أنهما ليسا من هذا الباب. الأمر الذي دفع الفراء إلى هذا الإضمار.

الهوامش

- (1) الفراء 1-240-241.
- (2) الفراء 1-241. وانظر الكتاب 1-90.
- (3) انظر الفراء 1-240-241.
- (4) انظر معاني الواو في معنى اللبيب 463 وما بعدها وهذا المعنى أبوبكر
- (5) الفراء 1-241، وذكر النحاس نصبها بفعل مضمر، انظر إعرابه 244/3.
- (6) الفراء 2/95.
- (7) انظر الفراء 2/95، والمصدر نفسه 3/233.
- (8) الفراء 2/378، وانظر المصدر نفسه 3/233 والرفع قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، انظر السبعة 540.
- (9) الفراء 2/95 وانظر إعراب القرآن للنحاس 2/202. ونشير الى أن سيبويه أجاز الرفع والنصب بعد الواو والفاء، وبل، ولكن، وثم، وغيرها انظر الكتاب 1/91.
- (10) انظر الفراء 1/423.
- (11) الفراء 1/306 ونشير الى أن سيبويه اختار النصب بعد الهمزة. انظر الكتاب 1/151 والمقتضب للمبرد 2/299.
- (12) الفراء 1/241 والرفع بعد اذا أجاز سيبويه كإجازته النصب في قول الشاعر اذا ابن... والرفع عنده أجود انظر الكتاب 1/82 وفي رافعه اختلف النحاة، ونصبه المبرد بفعل محذوف تقديره أبلغ وهو قول ابن هشام انظر المقتضب 2/75 ومعنى اللبيب 355.
- (13) انظر الفراء 1/242-243 والمصدر نفسه 1/422 وأجاز سيبويه والمبرد نصب الاسم بعد ان الشرطية، وجعل منه قول الشاعر لا تجزعي ان منفسا أهلكتما واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي، ونصبه بفعل مضمر انظر الكتاب 1/134 والمقتضب 2/78 إعراب القرآن للنحاس 2/5 يشرح ابن عقيل 1/521.
- (14) الفراء 3/14 ونشير الى أن سيبويه ذكر هذه القراءة، ولم ينسبها لأحد، وأن له في الاسم بعد أما و اذا قولين. أحدهما أجاز فيه النصب، والآخر الرفع، واستشهد لجواز الوجهين ل أما في قول الشاعر
فأما تميم تميم بن مر فالفاهم القوم روبي نياما

وكذا اذا في قول الشاعر

اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازرا

ونشير الى أنه لم يعل وجه النصب بعد "أما" كما أنه صرح بأن هذين الحرفين من حروف الابتداء. انظر الكتاب 82/1 والمصدر نفسه 95/1، وانظر المقتضب 3-27 وذكر ابن هشام أن أما نابت عن العامل المحذوف. انظر معنى اللبيب 82 وانظر القراءة في البحر المحيط لأبي حيان 401/7.

(15) الفراء 15-14/3

(16) انظر الفراء 378/2

(17) الفراء 230/2 وأجاز الخفض على أن النار بدل من بئر وهو قول الأخفش أيضا انظر معانية 416 وعراب القرآن للنحاس 410/2.

(18) الفراء 9/3 وأجاز الأخفش أن تكون النار بدلا من سوء العذاب أو من العذاب نفسه، وذكر النحاس فيها ستة أوجه من الاعراب، انظر معاني القرآن للأخفش 462 إعراب القرآن للنحاس 13/3، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 266/2.

(19) انظر الفراء 376/1 ونصبه الأخفش بالفعل "حق" انظر معانيه 297، وانظر أيضا مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب 113/1

(20) انظر الفراء 240/1.

(21) انظر الفراء 367/2 ونشير الى أنه قدر الآية يرفع الله العمل الصالح، وهو بهذا لا يريد نصبه بفعل محذوف بدليل تصريحه بوجود الواو، وحذفه الضمير العائد عند تقديره، وتقديم الفعل وتأخير المفعول.

(22) الفراء 255/2 وانظر المصدر نفسه 120/2، 373/2، 378/2. وذكر النحاس هذين الوجهين، ولو يفرق بينهما كما فعل الفراء، انظر اعرابه ح 446 وانظر أيضا مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ح 123، القرطبي 278/12.

(23) سنقف على ضرب آخر "لكل" يرجح فيه الرفع على النصب.

(24) انظر الفراء 220/3-227 ونشير الى أنه ذكر في هذا الموطن شواهد في تكرار حرف الجر.

(25) انظر الفراء 295/1.

(26) الفراء 255/2 ونشير الى أنه ذكر جواز نصب زيد ورفع في أريد ضربته من دون أن يتضمن كلامه تفسيراً لوجه النصب. انظر 306/1.

- (27) انظر الانصاف في مسائل خلاف المسألة "12"، وشرح ابن عقيل 519/1.
- (28) الفراء 206/2 , ولم يظهر من كلام سيبويه في زيد ضربته ترجيح الرفع على النصب, وإنما ذهب الى الرفع اذا ما أسند الفعل الى زيد ونصبه بفعل مضمر يفسره ما بعده, انظر الكتاب 81/1, وذكر الأخفش أن النصب كثير عند العرب. انظر معانيه 489.
- (29) الفراء 241/1.
- (30) الفراء 95/2 ونشير الى أن سيبويه أوجب الرفع اذا جاء الفعل الذي عمل في الضمير العائد في جملة هي صفة, أو صلة لأسم الموصول. انظر الكتاب 128/1, وقال بهذا الأخفش, انظر معانيه 489.
- (31) الفراء 96/2 وانظر الكتاب 128/1.
- (32) الفراء 246/1 وانظر المصدر نفسه 206/1
- (33) انظر الفراء 242-1 , وذهب سيبويه في هذا الى الرفع واستقبح قديم الاسم في سائر الحروف ويوحى كلامه أن الرفع جاء لتضمن الاسم معنى الجنس, وأنه أجاز النصب في الأمر, والنهي, وهو قول الفراء أيضا انظر الكتاب 1-144, معاني القرآن لفراء 2-424 إعراب القرآن للنحاس 1-495 البيان في غريب اعراب القرآن لابن الابناري 1/227-228 , والقرطبي 6/166-167 وانظر القراءة في البحر المحيط 3-476.
- (34) الفراء 244/2 وانظر المصدر نفسه 1/306, 2/410 وقول الفراء في إضممار الفعل يتفق فيه مع سيبويه, انظر الكتاب 1-142, 140, وانظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري 2/963, والقراءة في البحر المحيط 6/427.
- (35) انظر ما تقدم من مصادر.
- (36) انظر القراءة 2/410, وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن ابي طالب 2/252
- (37) الفراء 1/306 وانظر الكتاب 1/144.
- (38) انظر الفراء 2/424 وأجاز أيضا رفع ونصب لفظ الجلالة بفعل مضمر, وذكر النحاس الا خلاف بين البصريين والكوفيين بأن النصب بفعل مضمر, ونسب الى الزجاج أن الفاء تفيد الجزاء انظر إعرابه 2/829.
- (39) الفراء 1/242 ونصب النحاس " كل" بفعل مضمر, ولم يشير الى معنى الحصر انظر اعرابه 2/235.
- (40) انظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 195.
- (41) الفراء 2/373.

(42) انظر الفراء 132/2-133 وأعرب النحاس " جهنم " بدلا من "دار" البوار انظر إعرابه 183/2.

(43) انظر الفراء 77/2 وأجاز بالرفع على الابتداء, أو بما عاد عليه, كما أجاز البذل في قراءة الخفض لقوله تعالى أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدّها الله الذين كفروا الحج 72. انظر 277/2 والمصدر نفسه 230/2. وهذا المعنى لم يوقفنا عليه النحاس علما بأنه ذكر تفسيرات أخرى, انظر إعرابه 263/2 وأجاز مكي بن أبي طالب عطفه على نية حذف المضاف. تقديره " صاحب قرآن " انظر مشكل إعراب القرآن 35/2.

(44) الفراء 207/2 وهو يتفق في هذا مع سيبويه وغيره انظر الكتاب 90/1 إعراب القرآن للنحاس 377/2 البيان في غريب إعراب القرآن لابن التبراري 268/2 , القرطبي 306/11.

(45) انظر الفراء 268/2 وأجاز عطفه أيضا, ورد النحاس على ما ذهب إليه الفراء بأن أفرقنا ليس ما يتعدى الى مفعولين ويرد على النحاس بأن الفراء لم يصرح بهذا المعنى, انظر إعراب القرآن 468/2, ومشكل إعراب القرآن 132/2-133.

(46) الفراء 120/2, ونص النحاس على أن هو بدل من كل انظر إعرابه 236/2.

المصادر والمراجع

- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، رسالة ماجستير، إعداد كاظم ابراهيم كاظم كلية الاداب جامعة القاهرة 1980م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد بغداد 1980م.
- الاتصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الانباري.. تحقيق محي الدين عبد الحميد، طر، مصر 1965م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تصحيح محمد اسماعيل الزيب (نسخة مصورة عن طبعة السعودية) سنة 1929 م .
- البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات الانباري، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعته مصطفى السقا القاهرة 1969م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق على محمد النجار مصر 1976م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن احمد القرطبي، تحقيق أبو اسحاق ابراهيم لطيفش، بيروت 1966م.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط، د. ت.
- شرح المقصان السبع الطول لأبي بكر الانباري، تحقيق عبد السلام هارون ط4، القاهرة 1980م.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط القاهرة 1980م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون 1968م.
- مشكل اعراب القرآن، لمكي أبي طالب، تحقيق ياسين محمد الواس ط نسخة مصورة أو فيست في ايران 1362 هجرية .
- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش، تحقيق فائز محمد الحمد ط الكويت 1981 م.
- معاني القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار وآخرين القاهرة 1973م.
- مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله ط 5 بيروت 1979م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة القاهرة 1388 هجرية.